



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية  
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

# أخبار الساعة

الإثنين 6 سبتمبر 2010 - السنة السابعة عشرة - العدد (4425)

## محتويات العدد

- \* دولة الإمارات.. إنجاز عالمي لوزارة الداخلية
- \* تصريحات لاريجاني: اعتراف إيراني رسمي بأثر العقوبات الدولية
- \* أمريكا: «الحزب الديمقراطي» في موقف انتخابي حرج
- \* بوادر عودة التضخم إلى دول الخليج العربية
- \* «أوبك» تعود إلى واجهة أسواق النفط العالمية
- \* أوباما: سياساتي الاقتصادية أوقفت «النزيف»
- \* عرض كتاب: «توني بليير.. الرحلة»







## حتى لا تلعب إسرائيل على عامل الوقت

تجيد إسرائيل اللعب على عامل الوقت والتلاعب به في مفاوضات السلام مع الجانب الفلسطيني، وتعتمد دائماً إلى عدم التزام الجداول الزمنية والقفز فوقها من خلال إثارة المشكلات ووضع العراقيل والعمل على الدخول في تفرجات كثيرة تهدف من ورائها إلى الابتعاد عن الموضوع الأساسي أو القضية الجوهرية. وعلى الرغم من أن هناك اتفاقاً بشأن الجدول الزمني للمحادثات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي التي بدأت في واشنطن في الثاني من شهر سبتمبر الجاري وهو ١٢ شهراً، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، لم يكف عن محاولة تضييع الوقت واستهلاكه وإخراج العملية التفاوضية عن سياقها الزمني المقرر، وهذا ما يتضح مما كشف عنه رئيس دائرة المفاوضات في «منظمة التحرير الفلسطينية»، صائب عريقات، مؤخراً من أن نتنياهو قدّم مقترحاً إلى الفلسطينيين بتشكيل ١٢ لجنة فلسطينية-إسرائيلية تتولى مناقشة ملفات العملية التفاوضية المختلفة، وأن الجانب الفلسطيني رفض هذا المقترح لأنه ينم عن رغبة في المماطلة وتضييع الوقت.

يريد الجانب الإسرائيلي أن يبدأ المفاوضات من نقطة الصفر من دون أي اعتبار للسنوات الطويلة من التفاوض بين الجانبين منذ «مؤتمر مدريد» ومن بعده «اتفاق أوسلو»، وهذا هو أحد الأسباب وراء طرح مقترح اللجان الـ (١٢)، في حين يصّر الجانب الفلسطيني على أن يتم الانطلاق من عند النقطة التي توقفت عندها المفاوضات السابقة في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، إيهود أولمرت. ولا شك في أن تمسك الفلسطينيين بالجدول الزمني وإصرارهم عليه واقتناع القوى الكبرى المعنية بعملية السلام بهذا الموقف تضع إسرائيل في موقف تتعرض فيه لضغوط قوية تحاول أن تتحايل عليها أو تلتفت حولها، ويجب عدم السماح لها هذه المرة بأن تمارس أساليبها المعتادة في تعطيل المفاوضات أو فرض منطقتها الخاص عليها أو التملص من الالتزامات المقررة فيها ومن ثم تفرغها من مضمونها وأهدافها الحقيقية.

لقد أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، يوم الجمعة الماضي، أن محادثات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية في واشنطن قد تكون الفرصة الأخيرة لإنهاء الصراع وأن الوقت ليس في مصلحة الطموحات الإسرائيلية أو الفلسطينية للأمن والسلام وقيام دولة. وفي الوقت الذي يكتسب فيه هذا الكلام لوزيرة الخارجية الأمريكية أهمية كبيرة في ظل المعطيات الكثيرة التي تؤيده، فإن التساؤل المهم والخطر في الوقت نفسه هو: هل ترى الحكومة الإسرائيلية في المفاوضات طريقاً وحيداً للتسوية وإنهاء الصراع أم إنها تسيّر في طريق آخر لتصفية القضية الفلسطينية قوامه فرض الأمر الواقع وتغيير الأوضاع على الأرض، ومن ثم تهدف من وراء العملية التفاوضية إلى كسب المزيد من الوقت حتى تستكمل مخططاتها؟ ما لم تتوافر إرادة السلام الحقيقية لدى القيادة في إسرائيل لن يكون بالإمكان تحقيق التسوية، وأهم مؤشرات هذه الإرادة أن تمضي قُدماً في بناء الثقة مع الجانب الفلسطيني، والتزام مرجعيات العملية السلمية التي سبق الاتفاق عليها، والبناء على ما سبق، والتخلي عن أي إجراءات من جانب واحد في أثناء عملية التفاوض وفي مقدمتها الأنشطة الاستيطانية.

## المدير العام

د. جمال سند السويدي

## المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

## المستشار العلمي

د. بمدوح أنيس فتحي

## رئيس التحرير

سامي بيومي

## نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

## هيئة التحرير

نجدي مدبولي

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على «الإنترنت»

( www.ecssr.ac.ae )

ضمن الموقع الإلكتروني لـ «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



## العالم اليوم

### اعتراف إيراني رسمي بأثر العقوبات

دأبت إيران على التقليل من أثر العقوبات الاقتصادية الدولية فيها على خلفية أزمة برنامجها النووي، والقول إن هذه العقوبات لن تشيها عن المضي قدماً في برنامجها النووي، وإن الغرب لن يكون بمقدوره تغيير مواقفها من خلالها. لكن تصريحات رئيس مجلس الشورى، علي لاريجاني، جاءت مختلفة في هذا الشأن، حيث كشف عن أول اعتراف رسمي إيراني بالأثر السلبي لهذه العقوبات في بلاده، وقال في كلمة له مؤخراً إن إيران تواجه تهديدات في أربعة مجالات نتيجة للعقوبات الدولية، هي المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، مشيراً إلى أن الأهم من بين هذه التهديدات هو التهديد على الجانب الاقتصادي. اللافت للنظر في تصريحات لاريجاني أنه قلل من المواقف الإيرانية التي تستخف بالعقوبات أو تقلل من تأثيرها، وقال في هذا الصدد «لا أعتقد أن العقوبات التي فرضت غير مؤثرة».

هذا الكلام للاريجاني يمكن قراءته من أكثر من زاوية. الأولى أنه يكشف عن طبيعة الإحساس الإيراني بالخطر جراء العقوبات الدولية أو الأوروبية والأمريكية الأخيرة، حيث جاء موقف لاريجاني بعد فترة من دعوة رئيس البنك المركزي الإيراني إلى تقليل الاستيراد من الخارج لمواجهة الآثار السلبية للعقوبات، ويعد أن توقفت بعض المشروعات في مجال الغاز بعد انسحاب شركات أجنبية منها التزاماً منها العقوبات الدولية، وهذا يدفع إلى التساؤل عن طبيعة الاستجابة الإيرانية لهذا التحدي خلال الفترة المقبلة، خاصة أن آثاره قد بدأت تظهر على الحياة اليومية للإيرانيين بالفعل وبشكل خاص في مجال البنزين. الزاوية الثانية أن تصريحات لاريجاني تكشف في أحد جوانبها طبيعة الصراع الداخلي في إيران، حيث يبدو أن رئيس البرلمان يرد على الرئيس الإيراني، محمود أحمددي نجاد، خاصة في حديثه عن الأثر السلبي الخطر للعقوبات بالنظر إلى أن نجاد هو أكثر المسؤولين الإيرانيين تسفياً لهذه العقوبات، وبالنظر إلى الخلافات بين الرجلين، حيث استقال لاريجاني من منصبه ككبير للمفاوضين الإيرانيين في الملف النووي عام ٢٠٠٧ بعد خلافات مع نجاد، وفي ظل رئاسته البرلمان دخل هذا الأخير في خلافات عديدة مع نجاد وحكومته. الزاوية الثالثة والأهم أن العقوبات الدولية يمكن أن تزيد من حدة الخلافات داخل النظام الإيراني، سواء في ما يتعلق بطبيعة النظرة إليها وحدود تأثيرها الاقتصادي والسياسي في البلاد أو في ما يتعلق بطريقة التعامل معها في الحاضر والمستقبل. وإذا ما تحقق ذلك فإن الغرب يكون قد حقق أحد أهدافه من العقوبات وهو ضرب النظام الإيراني من داخله، لأنه في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة في إيران جراء العقوبات ربما يبرز من بين المسؤولين الإيرانيين من يطالب بمراجعة أسلوب معالجة الأزمة النووية.

- ٣ \* أهم الأحداث .....
- ٤ \* الإمارات اليوم  
إنجاز عالمي لوزارة الداخلية
- ٥ \* تقارير وتحليلات  
أمريكا: «الحزب الديمقراطي» في موقف حرج قبل شهرين من الاستحقاق الانتخابي
- ٦ بؤادر عودة التضخم إلى دول الخليج العربية .....
- ٧ بفضل الإصلاحات الشاملة: دا سيلفا يضع البرازيل على خريطة العالم الجديدة .....
- ٨ «أوبك» تعود إلى واجهة أسواق النفط العالمية .....
- ٩ \* أخبار الساعة حول العالم  
كابول  
كرزاي يشكل مجلساً أفغانياً للحوار مع «طالبان» .....
- ٩ مولن يسعى إلى الحصول على دعم تركيا بشأن إيران .....
- ٩ بكين  
توقعات صينية: شمال شرق آسيا أكبر كيان اقتصادي في العالم خلال (١٠) سنوات .....
- ١٠ سينيول  
استقالة وزير الخارجية الكوري الجنوبي .....
- ١٠ جاكارتا  
دعوة إلى وقف الحرب الكلامية بين إندونيسيا وماليزيا .....
- ١١ طوكيو  
المرشحان لزعامة الحزب الحاكم الياباني يعرضان برنامجيهما ..
- ١١ باريس  
تظاهرات حاشدة ضد سياسة ساركوزي الأمنية .....
- ١٢ روما  
برلسكوني يتوقع تفادي إجراء انتخابات باكراً .....
- ١٢ بروكسل  
بلجيكا تفشل في تشكيل حكومتها في منتصف رئاستها «الاتحاد الأوروبي» .....
- ١٣ واشنطن  
باحث: خامنتي يسيطر جيداً على النظام الإيراني .....
- ١٤ \* متابعات اقتصادية .....
- ١٤ \* عرض كتاب:  
توني بليز: الرحلة .....





## أهم الأحداث

### الحريري: تسرعنا باتهام دمشق.. وارتكبنا أخطاء

أكد سعد الحريري، رئيس وزراء لبنان، في تصريحات لصحيفة «الشرق الأوسط»، اليوم، أن العلاقات بين بلاده وسوريا «علاقات تاريخية». وأقر الحريري بالمراجعة الذاتية التي أجراها للعلاقة مع سوريا، معلناً أنه عندما يذهب إلى دمشق يحس نفسه «ذاهباً إلى بلد أخ وصديق». وتكلم الحريري للمرة الأولى أيضاً عن قضية ما يعرف بـ «شهود الزور»، معتبراً أن هؤلاء «ضللوا التحقيق» في اغتيال والده. وقال الحريري: «فتحت صفحة جديدة في العلاقة مع سوريا منذ تأليف الحكومة». وتابع: «ارتكبنا أخطاء؛ ففي مرحلة ما اتهمنا سوريا باغتيال الرئيس الشهيد، وهذا كان اتهاماً سياسياً».



### ملك البحرين يدعو شعبه إلى الوحدة

توجه ملك البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، بكلمة إلى شعب بلاده، أمس، بعد يوم من كشف السلطات البحرينية المختصة، شبكة «إرهابية»، كانت تهدف إلى المس بالآمن وتغيير نظام الحكم في البلاد. ووجه الحكومة إلى الحرص على ألا يعتلي المنابر الدينية إلا من تتوافر فيه الكفاءة العلمية اللازمة والمواطنة الصالحة والوسطية والاعتدال ونبذ العنف، ضمن برنامج شامل لإصلاح الحقل الديني. ودعا الشعب البحريني إلى أن «يتجند لحماية هذا الوطن من الفتنة وشروها، ويقف وقفة رجل واحد في وجه العنف والإرهاب بأشكاله جميعها».



### نجاد يدعو من الدوحة إلى «مصالحة خليجية شاملة»

حاول الرئيس الإيراني طمأنة جيرانه من الدول العربية من أن إيران قد تستهدفهم في حالة اندلاع صراع مسلح مع الغرب. وأشار محمود أحمد نجاد، أمس الأحد، في أثناء زيارته لدولة قطر إلى الحاجة إلى إجراء مصالحة شاملة وتعاون كبير بين إيران والدول الخليجية الأخرى. كما أكد الرئيس الإيراني، محمود أحمد نجاد، وأمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمس، ضرورة توثيق التعاون الإقليمي ورفع مستوى الأمن وخفض التهديدات الأجنبية في المنطقة حسبما ذكرت وسائل الإعلام الإيرانية. وكان نجاد قد وصل إلى الدوحة، أمس، في زيارة تستغرق يوماً. كما أكد الرئيس الإيراني، محمود أحمد نجاد، من الدوحة، أن أي هجوم على بلاده سيؤدي إلى «محو» إسرائيل، ورأى أن المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية لا نتيجة منها وهي تساعد إسرائيل على الحفاظ على «حياتها». وقال أحمد نجاد خلال مؤتمر صحفي مشترك مع أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، إن «أي عمل ضد إيران هو محو للكيان الصهيوني من الجغرافية السياسية»، مؤكداً أن «إسرائيل ليس باستطاعتها القيام بأي عمل ضد إيران». وبحسب الرئيس الإيراني، فإن بلاده قادرة على أن «ترد بشكل قوي وصارم» على أي عمل عسكري ضدها، ورأى أن «الحرب ضد إيران لن تقع وما يحصل يمكن وضعه في خانة حرب نفسية». وأضاف أن «الكيان الصهيوني يذهب إلى الاضمحلال وهو في وضع صعب للغاية».



### قوات أمريكية تشارك في صدّ

### هجوم انتحاري على قيادة عمليات بغداد

شاركت القوات الأمريكية المتمركزة في مقر وزارة الدفاع العراقية القديمة، التي أصبحت حالياً مقر قيادة عمليات بغداد في صدّ هجوم انتحاري منسق شارك فيه خمسة انتحاريين وأدى إلى مقتل ١٢ شخصاً على الأقل. ويأتي إعلان مشاركة القوات الأمريكية في أعمال قتالية بعد خمسة أيام فقط من إعلان انتهاء المهمة القتالية للولايات المتحدة في العراق. وأعلن متحدث عسكري أمريكي أن الجنود الأمريكيين أطلقوا النار «دفاعاً عن النفس» لتغطية قوة عراقية طارت مسلحين دخلوا أحد المباني قرب الوزارة.

### ليبرمان: لا إمكانية للتوصل إلى سلام ولا حتى في الجيل المقبل

### نتنياهو يدعو إلى إيجاد «صيغ جديدة» لحل النزاع

دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أمس الأحد، إلى إيجاد «صيغ جديدة» لحل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني في الوقت الذي حذرت فيه السلطة الفلسطينية من أن فشلاً إضافياً لمباحثات السلام سيؤدي إلى زوالها. ومن جهة ثانية، أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيدور ليبرمان، أمس الأحد، أنه لا يرى أي إمكانية للتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين «لا في العام المقبل ولا حتى في الجيل المقبل». وقال ليبرمان: «إن توقيع اتفاق سلام يفضي إلى إنهاء النزاع، ليس هدفاً يمكن بلوغه العام المقبل ولا حتى في الجيل المقبل».





## إنجاز عالمي لوزارة الداخلية

في الاعتبار مواكبة التطورات العالمية في مجال العمل الشرطي، سواء كان ذلك في تدريب العنصر البشري بإطلاعهم على أحدث نظريات الإدارة والتنمية البشرية، أو في الجانب التقني المستخدم من جانب الإدارات المختلفة عبر استخدام أحدث نظم تكنولوجيا المعلومات، التي كان لها أثرها في تسهيل الحصول على الخدمات المقدمة للجمهور في وقت قصير وبجودة عالية، وأسهمت بالتالي في بناء الثقة وبتأثيرها الإيجابي لدى مختلف شرائح المجتمع. إن ما حققته وزارة الداخلية من إنجازات أمنية نوعية خلال السنوات القليلة الماضية وكان لها أكبر الأثر في إشاعة أجواء الأمن والاستقرار، يرجع في الأساس إلى أنها لا تسعى إلى تحقيق أمن المجتمع كغاية في حد ذاته، بل أصبحت تتعدى هذا المفهوم التقليدي إلى نطاق أوسع وأعمق يتمثل في السعي الدائم إلى المخرجات المبنية من الأمن، بأبعادها المختلفة.



جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الرابعة عالمياً في مجال كفاءة خدمات الشرطة، وفق تصنيف «التقرير الدولي لتمكين التجارة ٢٠١٠»، الذي يصدر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي»، وذلك استناداً إلى ثلاثة مؤشرات هي: إمكانية الاعتماد على خدمات الشرطة، والتكاليف التي تتكبدها الأعمال التجارية بسبب الجريمة والعنف، إضافة إلى التكاليف المترتبة على التهديدات الأمنية. هذه المرتبة المتقدمة التي حققتها الإمارات في مجال كفاءة خدمات الشرطة، التي تفوقت فيها على دول متطورة عديدة مثل سويسرا والدنمارك والنرويج، تعكس بوضوح المستوى المتقدم لأداء الأجهزة الشرطية في الدولة، ونجاحها ليس في تقديم خدماتها الأمنية بكفاءة عالية إلى أفراد المجتمع فقط، وإنما في توفير المناخ الآمن لممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة أيضاً.

إن حصول الإمارات على هذه المرتبة العالمية المتقدمة في مجال كفاءة خدمات الشرطة يؤكد بوضوح أنها أصبحت نموذجاً للأمن والاستقرار ليس لدول المنطقة فحسب، بل لدول العالم أجمع، فما تحققت على أرض الدولة من إنجازات تنموية واجتماعية في عهد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- هو الوجه الآخر لما تنعم به من أمن واستقرار.

لا شك في أن الحصول على هذه المرتبة المتقدمة عالمياً هو إحدى ثمار الرؤية الأمنية التي تتبناها الدولة وقيادتنا الرشيدة، التي تؤمن بأن الأمن مفهوم شامل لا يمكن أن يتحقق من دون نهضة شاملة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، ينعم الجميع بثمارها، سواء كانوا مواطنين أو مقيمين، وتسعى وزارة الداخلية إلى ترجمتها على أرض الواقع من خلال استراتيجيات أمنية فاعلة تأخذ

### مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

دولار/ين		إسترليني/دولار		يورو/دولار		أسعار العملات
↑	٨٤,٣١٥	↓	١,٥٤٧٤	↔	١,٢٨٩٦	
الغاز الطبيعي سنت/م مكعب		مزيج برنت دولار/برميل		أسعار النفط الخام والغاز		أسعار النفط الخام والغاز
↑	٠,١٨٨	↓	٣,٩٤	↓	٠,٤٢	
نيكاي		داو جونز		ناسداك		مؤشرات الأسهم العالمية
↑	١,٢٥	↑	٩٢٢٨,٢	↑	١,٥٣	

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
↑	المؤشر العام ٠,٣١%
	الشركات المرتفعة (١٦) شركة
	الشركات المنخفضة (٩) شركات
	الشركات الثابتة (٤) شركات
سوق دبي المالي	
↑	المؤشر العام ٢,٦٩%
	الشركات المرتفعة (٢٣) شركة
	الشركات المنخفضة شركتان
	الشركات الثابتة شركتان





### أمريكا: «الحزب الديمقراطي» في موقف حرج قبل شهرين من الاستحقاق الانتخابي

يجد أعضاء حزب الرئيس أوباما، الديمقراطيون أنفسهم في موقف حرج بحسب استطلاعات الرأي قبل شهرين من موعد الانتخابات التشريعية لمنتصف الولاية، حيث يخيم مناخ من انعدام الثقة ببرلمانهم المنتهية ولايتهم.



رأبناها راهناً، فإن الجمهوريين يتمتعون بفرصة جيدة للفوز بمجلس النواب بحصولهم (في الانتخابات المقبلة) على ما يصل إلى ٤٧ مقعداً». والجمهوريون بحاجة إلى الفوز بـ (٣٩) مقعداً في

الانتخابات المقبلة لامتلاك الأكثرية في مجلس النواب.

أما في مجلس الشيوخ، حيث يتمتع الديمقراطيون حالياً بـ (٥٩) مقعداً من أصل ١٠٠، فقد توقع ساباتو بقاء الأكثرية في يد «الحزب الديمقراطي»، ولكن بزخم أقل، حيث سيخسر ما بين ثمانية وتسعة مقاعد. من جهته توقع الموقع الإلكتروني المتخصص في التحليلات السياسية والتابع للمحلل السياسي تشارلي كوك، أن يخسر الديمقراطيون ما بين سبعة وتسعة مقاعد في مجلس الشيوخ.

ومن بين المقاعد المرجح أن يخسرها الديمقراطيون مقعد رئيس الأكثرية في المجلس الحالي، السيناتور هاري ريد (نيفادا، غرب)، والمقعد الذي كان يشغله سابقاً الرئيس أوباما يوم كان سيناتوراً عن إيلينوي (شمال). إلا أن الديمقراطيين يستفيدون من تقدم على صعيد الوفرة في الأموال المخصصة للحملة الانتخابية. فاللجنة الديمقراطية المكلفة الانتخابات في مجلس النواب تمتلك ٣٦ مليون دولار في حين لا تزيد أموال نظيرتها الجمهورية على ٢٢، ١ مليون دولار. وبحسب المتحدث باسم «الحزب الديمقراطي»، براندي هوفين، فإن الحزب سينفق هذا الخريف ٥٠ مليون دولار لإقناع الناخبين بالتصويت لمرشحيه.

وعليه فإن القادة الديمقراطيين يظهرون واثقين بأنفسهم. وفي هذا أكد النائب جون لارسون، عضو إدارة «الحزب الديمقراطي»، للصحفيين الخميس الماضي أن «المعلومات الصحفية حول هزيمتنا مضخمة»، مضيفاً «فلنكن واضحين: سوف نحتفظ بالأكثرية في مجلس النواب ومجلس الشيوخ على حد سواء، وسوف نفعل هذا الأمر دائرة تلو الأخرى».

يصوت الناخبون الأمريكيون في نوفمبر المقبل لتجديد كامل أعضاء مجلس النواب الـ (٤٣٥) و ٣٧ عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ الـ (١٠٠)، وبحسب المحللين فإن الانتخابات المقبلة لن تخالف القاعدة القائلة إن المعارضة تكسب مقاعد في أول انتخابات تلي الانتخابات الرئاسية، التي تجرى في منتصف الولاية، أي بعد سنتين من انتخاب الرئيس. وعلى الرغم من أن الجمهوريين المعارضين منقسمون على أنفسهم بين تيار تقليدي وآخر متمثل في حركة «تي بارتني» (حفل الشاي) التي تجمع المحافظين المتشددين، التي برزت احتجاجاً على خطة الإنقاذ في الأزمة الاقتصادية، سميت كذلك نسبة إلى انتفاضة جرت في عام ١٧٧٣ في بوسطن في وجه الضرائب التي فرضها الاستعمار البريطاني على الشاي، وكانت أحد أسباب ثورة الاستقلال، فقد تمكن هؤلاء من كسب النقاط في استطلاعات الرأي التي نشرت مؤخراً، مستفيدين في ذلك من العطلة الصيفية.

وبحسب استطلاع للرأي أجراه معهد «جالوب» ونشرت نتائجه هذا الأسبوع فإن خصوم أوباما يتقدمون على الديمقراطيين بفارق تاريخي قدره ١٠ نقاط، أي ٥١٪ من نيات التصويت مقابل ٤١٪. وفي استطلاع آخر أجراه معهد «جالوب» مع صحيفة «يو إس آيه توداي»، فإن الجمهوريين يستفيدون من رصيد الثقة لدى الناخبين في مختلف الميادين، بما في ذلك الاقتصاد والصحة ومكافحة الإرهاب والهجرة. أما الديمقراطيون فيتقدمون في ملف وحيد هو البيئة.

من جهة أخرى، وخلال الانتخابات الحزبية التمهيدية التي جرت خلال الأشهر الماضية فإن نسبة مشاركة الناخبين الجمهوريين كانت أكبر بكثير من تلك لدى الناخبين الديمقراطيين. والخميس الماضي توقع لاري ساباتو، أستاذ العلوم السياسية في «جامعة فرجينيا»، أن يفوز الجمهوريون بأكثرية مقاعد مجلس النواب. وقال في مقال نشره على موقعه الإلكتروني وعنوانه «كرة الكريستال» إنه «بالنظر إلى ما



يرجّح أن تشهد منطقة الخليج العربية العام الجاري ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم مقارنة بالعام الماضي، نتيجة عودة الأسباب المؤدية إلى التضخم إلى العمل من جديد.

\* اعتماد دول المنطقة بشكل كبير على الاستيراد لسد احتياجاتها من السلع، خاصة السلع الغذائية، التي تشهد أسعارها زيادات ملحوظة خلال المرحلة الحالية في ظل تراجع مستويات إنتاج المحاصيل الرئيسية في العالم، هذا بجانب ارتفاع أسعار الحديد ومواد البناء حول العالم، وهو ما يندرج بعودة التضخم المستورد إلى اقتصادات المنطقة في ظل بقاء معظم عملاتها المحلية مرتبطة بالدولار، الأمر الذي يساعد على نقل التضخم من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية بشكل سهل وسريع.

\* ارتفاع حجم المعروض النقدي والسيولة المتداولة في اقتصادات المنطقة نتيجة توسع الحكومات في الإنفاق لتحفيز اقتصاداتها، بجانب عودة المصارف إلى منح القروض، خاصة القروض الشخصية، ما ساعد على زيادة قدرة الأفراد على الإنفاق.

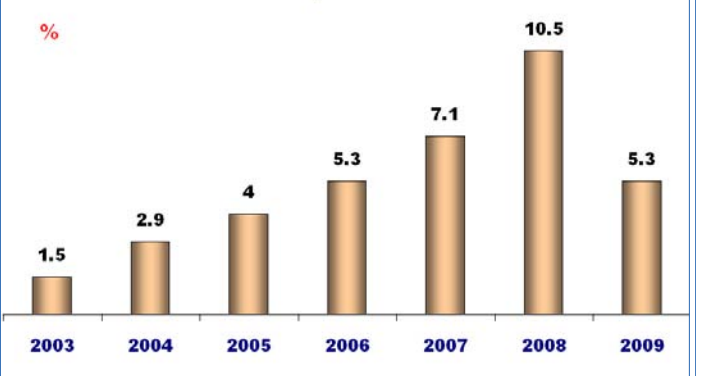
\* الارتفاع النسبي لأسعار النفط والطاقة العالمية في الوقت الحالي مقارنة بمستواها في عام ٢٠٠٩، ما أثر بالطبع في تكلفة الإنتاج في الأنشطة الاقتصادية في المنطقة، وكذلك في أسعار الواردات، وبالتالي دفع أسعار السلع والخدمات إلى الارتفاع من جديد.

\* قد يشهد القطاع العقاري في دول الخليج العربية بوادر انتعاش خلال الفترة المقبلة، ما يهدد بعودة أسعار العقارات وإيجاراتها إلى الارتفاع من جديد، وهي وإن كانت غير مرشحة في الأجل القصير للعودة إلى مستوياتها قبل الأزمة، فإنه ليس من المستبعد أن يكون لها دور في توليد ضغوط تضخمية جديدة في المنطقة.

وإن كان معظم الأسباب والعوامل المرشحة لعودة الضغوط التضخمية إلى دول منطقة الخليج العربية تعيش حالياً حالة من الركود مقارنة بوضعها في عام ٢٠٠٨، فإن بعضها قد بدت عليه بوادر النشاط في الآونة الأخيرة، وبعضها الآخر مرشح للعودة إلى نشاطه خلال الفترة المقبلة.

يعدّ التضخم إحدى أهم المشكلات الاقتصادية التي واجهت دول الخليج العربية خلال السنوات التي سبقت «الأزمة المالية العالمية»، وقد بلغت هذه المشكلة ذروتها في عام ٢٠٠٨ حيث سجل متوسط معدل التضخم في دول المنطقة نحو ١٠,٥٪. وقد يكون تراجع معدلات التضخم في عام ٢٠٠٩ إلى نحو نصف مستواها من المكاسب التي جنتها الاقتصادات الخليجية من «الأزمة المالية»، وبالرغم من أن تراجع معدلات التضخم كان سمة عامة لاقتصادات دول الخليج ككل في ظل التشابه الكبير بين هذه الاقتصادات وبعضها بعضاً، فإن وتيرة هذا التراجع قد اختلفت من اقتصاد إلى آخر، تبعاً لمدى تأثر كل منها بتداعيات «الأزمة المالية». لكن بالرغم من التراجع الملحوظ في معدلات التضخم في منطقة الخليج العربية خلال الفترة القليلة الماضية، وبالرغم من تفاوت مستوى التراجع من دولة إلى أخرى، فيبدو أن بعض اقتصادات المنطقة مقبلة على مرحلة جديدة قد تشهد عودة بعض الضغوط التضخمية، وهي وإن كانت ضغوطاً محدودة مقارنة بما كان سائداً خلال السنوات الماضية، فإنها يجب أن تسترعي الانتباه، خاصة أن هناك العديد من أسباب التضخم، ما يؤذن بعودته من جديد إلى المنطقة، وعلى رأس هذه العوامل:

تطور متوسط معدل التضخم في دول الخليج العربية





### بفضل الإصلاحات الشاملة: دا سيلفا يضع البرازيل على خريطة العالم الجديدة

يعتقد محللون أن التحولات التي طرأت على العالم خلال العقد الماضي تقتضي وضع خريطة عالمية جديدة أكثر اتساقاً مع الواقع. وقد نجح الرئيس البرازيلي، لولا دا سيلفا، في وضع بلاده على الخريطة العالمية الجديدة.



الدولية بفضل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجريئة التي اعتمدها دا سيلفا. وحققت حكومة دا سيلفا نجاحاً لافتاً للنظر على جبهات عدة مثل

الاستقرار الاقتصادي، وتسوية الدين الداخلي. ونجح الرئيس دا سيلفا بعلاقاته الدولية الواسعة في أن تكون لبلاده كلمة مسموعة في المحافل الدولية. واعتمد في سياسته الخارجية على إقامة تحالفات جديدة بعيداً عن التحالفات التقليدية مثل إقامة «شراكة استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي» و«حوار الشراكة الدولية مع الولايات المتحدة».

ويرى سيلسو أموريم، وزير العلاقات الخارجية البرازيلي، أن بلاده حققت معدلات عالية في مجال التصدير إلى الدول النامية، ووضع آليات للحوار والتنسيق مثل «اتحاد دول أمريكا الجنوبية»، و«مجموعة العشرين» داخل «منظمة التجارة العالمية»، و«منتدى (IBSA) الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا» للحوار، و«مجموعة الـ (BRIC)»، وهو ما نسف النظرة التقليدية السابقة التي غالباً ما كان يتم فيها تهميش الدول النامية أو الصغيرة في القرارات الدولية.

ويرى أموريم أن بلاده كانت حريصة على تطوير علاقتها بدول أمريكا الجنوبية إلى مرحلة الاندماج الكامل من خلال التبادل التجاري والبنى التحتية والحوار السياسي. وكانت رؤية البرازيل أن عالم اليوم لم يعد يتسع للنظرة القديمة الضيقة التي لم تعد تستند إلى واقع، فكان تأسيس «مجموعة العشرين» في الاجتماع الذي جرى في كينغون عام ٢٠٠٣ الذي مهد لبقية التحولات التي جاءت بعد ذلك.

ويرى الوزير أن الذكاء والجرأة من أهم متطلبات السياسة الخارجية الناجحة، حيث يجب أن تقوم العلاقات القوية على مبدأ المساواة بغض النظر عن القدرات أو الإمكانيات.

قبل سبع سنوات بدأ الحديث يدور حول ضرورة تغيير الجغرافيا الاقتصادية العالمية، وكان المراقبون يرشحون البرازيل ودولاً أخرى للعب دور أكبر داخل «منظمة العمل العالمية»، أو أن تصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي. بعضهم كان ينظر إلى هذا الحديث بعين الشك، ولكن صحيفة «ذا هندو» (٢٦ أغسطس الماضي) رأت أن تغيرات كثيرة طرأت على البرازيل والعالم، وأن ما كان مستبعداً بالأمس أصبح حقيقة واقعة اليوم، وأن الدول النامية أصبحت لاعباً أساسياً في الاقتصاد العالمي بفضل معدلات النمو العالية إذا ما قورنت بمثيلتها لدى الاقتصادات الكبرى.

وذكرت الصحيفة أن التنسيق بين دول نصف الكرة الجنوبي في المنظمات الدولية، مثل «منظمة التجارة العالمية»، و«صندوق النقد الدولي»، و«الأمم المتحدة»، والكيانات الجديدة الأخرى، مثل مجموعة الـ (BRIC) (التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين) أسهم في إيصال أصوات دول كانت مصنفة على أنها ثانوية. ومع تزايد حجم التعاون بين الدول النامية أصبح من السهل وصول صوتها إلى الدول الغنية. وجاءت «الأزمة المالية العالمية» الأخيرة لتثبت أن العالم لا يمكن أن يظل محكوماً بنادٍ لا يضم سوى النخبة.

وأضافت أن البرازيل نجحت في شق طريق لها إلى النظام العالمي الجديد بعد أن نجح الرئيس لولا دا سيلفا في تغيير صورة البرازيل تماماً منذ وصوله إلى السلطة قبل سبع سنوات ونصف السنة. ولا يستطيع أحد أن ينكر اليوم أن البرازيل -ومجموعة جديدة من الدول- أصبحت لها مشاركات فعالة ومنتزادة في القضايا الدولية، بدءاً بأزمة المناخ والتجارة، وانتهاءً بالأمن والسلام. فقد نجحت تلك الدول في طرح رؤية جديدة لحل المشكلات العالمية، وأسهمت في فرض موازين عالمية جديدة.

وقد نجحت البرازيل في تعزيز مكانتها على الساحة





## «أوبك» تعود إلى واجهة أسواق النفط العالمية

بعد أن تصاعدت مخاوف «أوبك» خلال الفترة الماضية بشأن عدم استقرار أسواق التصدير، ربما تشهد الفترة المقبلة تغيرات جوهرية في معطيات السوق، ليعود الطلب على نفط «أوبك» إلى الزيادة.

ظل محدودية احتياطياتها النفطية مقارنة باحتياطيات «أوبك» من ناحية، بجانب محدودية قدرة احتياطياتها أيضاً على الصمود لفترات طويلة في ظل سياسات الإنتاج التوسعية التي تتبعها منذ نهاية عام ٢٠٠٨ من ناحية أخرى. وتدفع هذه المعطيات الجديدة أسواق النفط العالمية



عندما اندلعت «الأزمة المالية العالمية» في منتصف عام ٢٠٠٨ تراجع الطلب العالمي على النفط بمعدلات كبيرة وبوتيرة سريعة، فأجبرت منظمة «أوبك» في ظل هذه الظروف على تخفيض إنتاجها مرات عدة خلال النصف الثاني من ذلك العام لمنع تدهور الأسعار، وبلغ

إلى تغيير بوصلتها، لتتجه نحو دول «أوبك» باعتبارها المصدر الآمن للإمدادات النفطية في المستقبل، خاصة عند عودة الطلب العالمي على النفط إلى مستوياته المرتفعة عند اكتمال انتعاش الاقتصاد العالمي في الأجل الطويل، ولعل هذا هو ما دفع «الوكالة الدولية للطاقة» إلى ترجيح زيادة اعتماد أسواق النفط العالمية على النفط المنتج في دول «أوبك» خلال فترة السنوات الخمس إلى العشر المقبلة.

ويتوقع أن تسهل هذه التطورات على منظمة «أوبك» وأعضائها عبء البحث عن آلية لتعويض التراجع الذي طرأ على حصتها في أسواق النفط العالمية منذ نهاية عام ٢٠٠٨، بما يعنيه ذلك من انتفاء مخاوف دول المنظمة بشأن أمن الطلب العالمي على نفطها، ويرجح في مثل هذه الظروف أن تكون الدول المستهلكة للنفط أكثر تقبلاً وأكثر تعاوناً مع «أوبك» في معالجة الأزمات التي قد تواجه أسواق النفط العالمية في المستقبل، ومن شأن هذه المعطيات أن تساعد على زيادة الأهمية النسبية لدول «أوبك» على خريطة النفط والطاقة العالمية، وستساعد أيضاً على البقاء على قمة مصدري النفط والطاقة في العالم لفترة أطول مما كان متوقعاً خلال العامين الماضيين، وفي مثل هذه الظروف ستكون مهمة المنظمة وأعضائها أسهل في مواجهة تغيرات أسواق النفط العالمية في المستقبل، حيث إنها ستكون أكثر قدرة على التحكم في أسعار النفط وكميات الإنتاج وستزداد قدرتها على لعب دور اللاعب الرئيسي في أسواق النفط العالمية.

إجمالي التخفيضات التي أقرتها المنظمة في ذلك الحين نحو ٢,٤ مليون برميل، إلا أن الدول المنتجة للنفط من خارج «أوبك» لم تتبع النهج نفسه، فبادرت هذه الدول وعلى رأسها روسيا إلى اتباع سياسة إنتاج توسعية، فزادت إنتاجها رغبة في انتزاع حصة أكبر من السوق، مستفيدة من الفراغ الذي تركته «أوبك» بعد أن خفضت إنتاجها. وقد أثرت هذه التغيرات في هيكل الطلب العالمي على النفط، حيث تراجع الطلب العالمي على نفط «أوبك» وفي المقابل ازداد الطلب على النفط المنتج من خارج المنظمة، خاصة في ظل حالة عدم اليقين التي سادت في تلك الآونة بشأن عدم استقرار الإمدادات النفطية الواردة من دول «أوبك»، وقد قدرت «وكالة الطاقة الدولية» تراجع الطلب على نفط «أوبك» مرات عدة، كان آخرها يقدر هذا التراجع بنحو ٢٢٠ ألف برميل بنهاية العام الجاري، وبنسبة تراجع ٧٥,٠٪، في مقابل زيادة الطلب على النفط المنتج خارج «أوبك» بنحو ١,٨٩ مليون برميل بزيادة ٣,٤٪.

## معطيات جديدة

إن المعطيات قد تغيرت خلال الفترة القصيرة الماضية، وباتت أسواق النفط العالمية غير قلقة إلى حد بعيد بشأن عدم استقرار إمدادات النفط الواردة من دول «أوبك»، وانتقلت هذه الهواجس إلى زاوية أخرى، حيث باتت منصبّة على مدى قدرة الدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة على المحافظة على مستويات إنتاجها في المستقبل البعيد، في



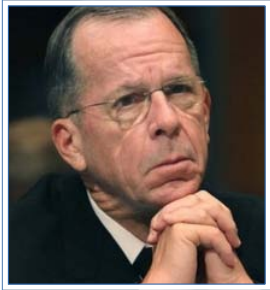
النشرة

كابيزل

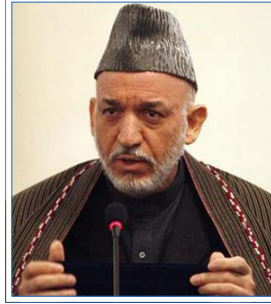
مولن يسعى إلى الحصول على دعم تركيا بشأن إيران

كرزاي يشكل مجلساً أفغانياً للحوار مع «طالبان»

أكد رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، الأدميرال مايكل مولن، الحاجة إلى مساعدة تركيا على تعزيز عقوبات الأمم المتحدة على إيران، بهدف منع إيران من امتلاك قنبلة نووية. وصوتت تركيا ضد العقوبات المدعومة من الولايات المتحدة ضد إيران في يونيو الماضي، وأصرت على سلمية البرنامج النووي لجارتها، برغم مخاوف من أن طهران ربما تسعى إلى تطوير أسلحة نووية. لكن تركيا برغم ذلك أكدت التزامها بالعقوبات. وقال مولن في تصريحات للصحفيين في العاصمة التركية، أول من أمس، إنه لا يخطط لـ «التشكيك أو الرد» على تركيا بشأن تصويتها، كما رحب بعزم تركيا التزام هذه العقوبات. وقال مولن إن واشنطن وأنقرة تتفقان على أنه لا ينبغي لإيران تحقيق «قدرات تسلح نووي»، وأن البلدين يتعين عليهما «القيام بكل ما في وسعهما لضمان هذا». ووصل مولن الجمعة الماضي إلى أنقرة للقاء نظيره التركي، الجنرال إيزيك كوزانر، الذي تولى منصبه في السابع والعشرين من أغسطس ٢٠١٠. كما التقى مولن رئيس الوزراء



وزير الدفاع التركيين. وامتدح مولن تركيا -العضو الإسلامي الوحيد في «حلف شمال الأطلسي»- على دورها في أفغانستان، وقال إن الولايات المتحدة ترحب بأي مساعدة إضافية تستطيع تقديمها. وتتولى تركيا حالياً القيادة بالتناوب لقوات حفظ السلام الدولية في العاصمة الأفغانية، كما يقوم معلمون أترك بتدريب قوات الشرطة والجيش الأفغانية. وقال مولن «نحن نرغب في أن تعزز تركيا جميع هذه الجهود. وأي قدرات إضافية تستطيع تركيا تقديمها لتعويض العجز في التدريب ستمثل مساعدة كبيرة بكل تأكيد». وقال مولن إن واشنطن ليست لديها خطط لسحب أسلحتها من العراق عبر تركيا، برغم أن القوات المسلحة الأمريكية سعت إلى الحصول على إذن تركي لنقل بعض المعدات غير القتالية من العراق عبر الأراضي التركية.



أعلن الرئيس الأفغاني، حامد كرزاي، أول من أمس، أنه تم تشكيل مجلس سلام أفغاني لمواصلة المحادثات مع «طالبان» في أحدث خطوة في عملية تدريبية نحو المصالحة مع المسلحين. ونوقشت فكرة إقامة مجلس سلام في اجتماع لـ «المجلس الأعلى للقبائل» (لويبا جيركا) حضره نحو ١٦٠٠ من الزعماء الأفغان وشيوخ القبائل في العاصمة كابول في يونيو الماضي. وأصدر القصر الرئاسي لكرزاي بياناً، أول من أمس، جاء فيه أن (إنشاء «المجلس الأعلى للسلام» خطوة مهمة نحو محادثات السلام). وتشمل خطة كرزاي، التي دعمها شيوخ القبائل خلال «جيركا السلام» إقناع الجنود العاديين في «طالبان» بالتخلي عن التمرد من خلال منحهم أموالاً ووظائف، مع السعي إلى تحقيق المصالحة مع الزعماء الكبار من خلال منحهم حق اللجوء في دول إسلامية أخرى، وشطب أسمائهم من قائمة سوداء للأمم المتحدة. لكن «طالبان» لم تبد حتى الآن اهتماماً بفكرة المحادثات قائلة إنه يتعين أن ترحل أولاً جميع القوات الأجنبية من أفغانستان. وقال البيان إن إعلان أعضاء المجلس سيتم بعد انتهاء شهر رمضان، وهو على الأرجح في نهاية الأسبوع. وتشهد خطة كرزاي لتحقيق المصالحة في نهاية المطاف مع «طالبان» تطوراً، في الوقت الذي يدرس فيه أعضاء أوروبيون في «حلف شمال الأطلسي» إلى أي مدى يمكن الاستمرار في تعهداتهم في أفغانستان. وفي لندن رحبت وزارة الخارجية البريطانية بإعلان كرزاي. وقالت في بيان «لن نجعل أفغانستان أكثر أمناً من خلال السبل العسكرية فقط. قلنا دائماً إن الأمر يحتاج إلى عملية سياسية لإنهاء الصراع في أفغانستان». ويعتزم كذلك الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الذي سيجري مراجعة لاستراتيجية الحرب في ديسمبر المقبل البدء في سحب تدريجي للقوات الأمريكية اعتباراً من يوليو ٢٠١١.

سياسة

بعد اتهامات بالمحسوبية وتعيين ابنته في الوزارة  
استقالة وزير الخارجية الكوري الجنوبي



ذكرت مصادر في مكتب الرئيس ووزارة الخارجية الكورية الجنوبية أن وزير الخارجية، يو ميونج هوان، استقال من منصبه بعد اتهامات بالمحسوبية تضمّنت تعيين ابنته في وزارة

الخارجية، وهو أحدث مسؤول بارز يستقيل بسبب فضيحة. وتقدم يو بعرض لتقديم الاستقالة إلى الرئيس الكوري الجنوبي، لي ميونج-باك، بعد اتهام الوزير بمحاباة ابنته، بسبب تعيينها في منصب متوسط يتعلق بالتعامل مع شؤون التجارة الحرة في الوزارة. وأكدت كيم هي-يونج، المتحدث باسم الرئاسة، إبلاغ الرئيس لي بعرض استقالة الوزير، لكنها لم تكشف إذا ما كان الرئيس سيقبلها أم لا. ونقلت وكالة أنباء «يونهاب» عن المتحدث باسم وزير الخارجية قوله إن الوزير «يأسف لتسببه بمشكلات للشعب» بسبب تعيين ابنته. ونقلت «يونهاب» عن مسؤول رئاسي لم تكشف عن اسمه قوله إن الرئيس لي يميل إلى قبول استقالة الوزير. وكان لي قد أمر بإجراء تحقيق شامل في احتمال وجود تلاعب في عملية التعيين. ويأتي عرض استقالة الوزير في وقت حرج بالنسبة إلى كوريا الجنوبية التي تستعد لاستضافة «قمة مجموعة العشرين للدول الغنية والنامية» في نوفمبر المقبل. وتجيء استقالة يو ميونج هوان (٦٤ عاماً) بعد أسبوع من تنحي رئيس الوزراء المرشح الذي اختاره الرئيس، لي ميونج باك، ومرشحين آخرين لمنصبين وزاريين وسط دعاوى بالفساد. وقال مصدر في وزارة الخارجية إن هو هيون صن ابنة يو عينت في وزارة الخارجية بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩. وكان من المقرر أن توقع عقداً في ٣١ أغسطس الماضي مع وزارة الخارجية للعمل في مجالات تجارية، ولكن الانتقاد العام أجبرها على عدم تولي هذا المنصب. وصرح مصدر رئاسي طلب عدم نشر اسمه بأن «وزير الخارجية استقال لتحمل المسؤولية عن كل الفوضى التي نجمت عن تعيين الوزارة ابنته بدوام كامل».

اقتصاد

توقعات صينية: شمال شرق آسيا  
أكبر كيان اقتصادي في العالم خلال (١٠) سنوات

توقع لي وو وي، نائب رئيس المجلس الوطني الصيني (البرلمان)، أن تسبق منطقة شمال شرق آسيا غيرها في الخروج من الأزمة المالية لتصبح أكبر كيان اقتصادي عالمي في غضون الأعوام العشرة المقبلة. وتحدث المسؤول عن توقعاته تلك في أثناء حضوره الدورة الثالثة لـ «منتدى تنمية شمال شرق آسيا»، مؤكداً أن هذه المنطقة تتمتع بأكثر حيوية اقتصادية في العالم. وفي الوقت نفسه، أشار المسؤول في المنتدى إلى أن منطقة شمال شرق آسيا لا تزال متخلفة عن المناطق الأخرى في العالم من حيث التكامل الاقتصادي، وأنها خفت خطوات بطيئة بشأن التعاون الإقليمي في السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، دعا دول المنطقة إلى الاستفادة من خبرات الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة بين الصين و«الآسيان» في عملية التنمية الاقتصادية في سبيل دفع التعاون



الاقتصادي، واحتلال المركز الأول عالمياً بين الكيانات الاقتصادية. تجدر الإشارة إلى أن منطقة شمال شرق آسيا تضم ست دول هي

الصين واليابان وكوريا الجنوبية وروسيا وكوريا الشمالية ومنغوليا، وتقارب مساحتها ٢٨, ١٧ مليون كيلومتر مربع، فيما يشكل عدد سكانها ربع عدد سكان العالم. وتشكل الدول الست خمس الإجمالي العالمي من حيث الحجم الاقتصادي.

إلى ذلك، سجلت ماليزيا فائزاً تجارياً بقيمة ملياري دولار في يوليو ٢٠١٠، وهو الفائز التجاري للشهر الـ (١٥٣) على التوالي منذ نوفمبر ١٩٩٧. وقال وزير التجارة الدولية والصناعة الماليزي، مصطفى محمد، إن مجموع الصادرات في يوليو ٢٠١٠ قد ارتفع بنسبة ١٣, ٥٪ إلى ١٧ مليار دولار بالمقارنة مع يوليو من العام الماضي. جاء ذلك في بيان رسمي أول من أمس.





طوكيو

المرشحان لزعامة

الحزب الحاكم الياباني يعرضان برنامجهما



ألقى المرشحان لزعامة «الحزب الديمقراطي» الحاكم في اليابان أول خطابين لهما في حي شينجوكو في طوكيو ضمن حملتهما الانتخابية. وقال الأمين العام السابق للحزب،

إيتشيرو أوزاوا، إن الانتعاش الاقتصادي ضروري لتأمين الوظائف وإيجادها، وإن إنفاق النصف فقط من المبلغ المخصص للإجراءات الاقتصادية، ويبلغ تريليوني ين، أي نحو ٢٤ مليار دولار، لن يجلب نتائج ملموسة. وقال إنه يولي أهمية قصوى لدفع عجلة الاقتصاد بإنفاق تريليون ين إضافي في إجراءات التحفيز الاقتصادي. أما رئيس الوزراء الحالي، ناوتو كان، فقد ذكر أن إيجاد فرص العمل هو أهم شيء من أجل العودة إلى اقتصاد قوي، وأن الوظائف هي التي تقود إلى التوسع الاقتصادي وزيادة إيرادات الضرائب، الأمر الذي سيقود بدوره إلى استعادة سلامة الموازنة. وكرّر كان أنه يرغب في إعادة بناء الحياة السياسية في اليابان حتى «يستطيع كل مواطن أن يشارك فيها»، مضيفاً أن انتخابات الحزب هي سباق، حيث «يستطيع عامة الناس أن يقوموا بدور في اختيار رئيس وزرائهم». ويكاد يكون من المؤكد أن يصبح الفائز في سباق «الحزب الديمقراطي» الحاكم في اليابان رئيساً للوزراء، حيث سيطر الحزب على أغلبية «مجلس النواب». وأظهرت استطلاعات الرأي العام أن كان ما زال متقدماً على منافسه أوزاوا من حيث الدعم الجماهيري، ولكن هذا الأخير تدعّمه مجموعة أكبر داخل الحزب تتكون من نحو ١٥٠ مشرعاً. وقال أوزاوا في خطابه إنه سينقل السيطرة في عملية صنع القرار من البيروقراطيين إلى السياسيين تنفيذاً لتعهدات «الحزب الديمقراطي الياباني» التي تم إعلانها سابقاً في انتخابات «مجلس النواب» خلال العام الماضي. تجدر الإشارة إلى أنها عطلة نهاية الأسبوع الأولى منذ بداية الحملة الرسمية لانتخابات الحزب يوم الأربعاء الماضي.

مجاكرتنا

«الإنترنت» ساحة رئيسية للتراشق والانتهاكات

دعوة إلى وقف الحرب الكلامية بين إندونيسيا وماليزيا

دعا وزير الاتصالات والمعلومات الإندونيسي، تيفاتول سمبيرنج، متصفحي «الإنترنت» الإندونيسيين والماليزيين إلى وقف الحرب الكلامية بينهم، مطالباً إياهم بالعمل على التخفيف من حدة التوتر في العلاقة الإندونيسية-الماليزية. وقال: «لا نريد أن نرى الوضع يتخفف في ماليزيا، ولكن لا يزال يتفاقم في إندونيسيا». جاء ذلك في تصريحاته للصحفيين أول من أمس. وأتت تصريحاته عندما طلب منه التعليق على الحرب المستعرة في الميادين الإلكترونية بين مستخدمي «الإنترنت» في البلدين، التي اندلعت بسبب قيام ضباط وزارة البحرية والثروة السمكية الإندونيسية باعتقال سبعة صيادين ماليزيين بتهمة الاصطيد في المياه الإقليمية الإندونيسية، في حين اعتقلت الشرطة البحرية الماليزية ثلاثة من ضباط الوزارة بتهمة الدخول في المياه الماليزية بطريقة غير مشروعة منتصف أغسطس الماضي. وفي خبر ذي صلة، أعربت الحكومة الإندونيسية عن جاهزيتها لبحث الخلافات الحدودية البحرية مع جارتها الماليزية في تشعبات محاورها الخمسة التي ستقام في عاصمة ولاية صباح الماليزية كوتا كينابالو اليوم الإثنين. والمحاور الخمسة المطروحة على طاولة المفاوضات هي الأراضي والمياه المختلف عليها في مضيق ملقا، ومضيق جنوب ملقا، ومضيق سنغافورة، ومضيق سولا ويسى، وبحر الصين الجنوبي. وفي هذا الصدد قال وزير الخارجية الإندونيسي، الدكتور مارتني ناتليجاوا: «لقد أعدنا كل شيء ضروري، وطرحنا الأجندة على الحكومة الماليزية لتنظيم مؤتمر وزاري مشترك يشمل بحث العلاقات الثنائية بين البلدين أيضاً». وأوضح الوزير أن بلاده عازمة وملتزمة تسريع



المباحثات التي تشمل القضايا الحدودية الخلافية لتفادي الحوادث التي من شأنها تعكير العلاقات بين الطرفين في المستقبل.



## تظاهرات حاشدة ضد سياسة ساركوزي الأمنية

تظاهر أكثر من ٧٧ ألف شخص أول من أمس في أنحاء فرنسا كافة، تعبيراً عن احتجاجهم على سياسة الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، في المجال الأمني، ولا سيما إجراءات طرد العجز الروم (عجز أوروبا الشرقية خاصة رومانيا وبلغاريا) التي أثارت استنكاراً دولياً. ومع تراجع شعبيته إلى أدنى مستوياتها، والإحراج الذي سببته له الفضيحة السياسية الضريبية المتورط فيها وزير العمل، إريك فيرت، وإصلاح نظام التقاعد الذي سيكون عليه الدفاع عنه، حاول الرئيس الفرنسي استعادة زمام الأمور في نهاية يوليو الماضي، معلناً تشديد سياسته الأمنية، الموضوع الذي كان قد أسهم في نجاحه في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٧. ولكن مع قراره إزالة التجمعات السكنية غير الشرعية للعجز الروم، وعزمه على سحب الجنسية من بعض مرتكبي الجرائم من أصل أجنبي، أثار نيكولا ساركوزي غضب المجتمع المدني والمعارضة وقلق الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية



والفاتيكان. وسياسة ساركوزي الأمنية كانت كذلك مصدر تجاذب داخل الحكومة؛ فقد اعترف وزير الخارجية، برنار كوشنير، بأنه

«يفكر في الاستقالة». إلا أن وزير الداخلية، بريس هورتفو، أكد أول من أمس بعد انتهاء التظاهرات «سأواصل عملي بحزم لمواجهة كل أشكال الانحراف، وحماية حقوق الضحايا من دون استهداف أي مجموعة محددة بأي شكل من الأشكال». وفي الخارج دعت الأمم المتحدة فرنسا في نهاية أغسطس الماضي إلى «تفادي» عمليات الترحيل الجماعية و«الخطب السياسية التمييزية». وهذا الأسبوع انتقد وزير الخارجية الروماني، تيودور باكونشي، للمرة الأولى ترحيل العجز الرومانيين معتبراً أنه «ليس حلاً». وأمام هذه الضجة سعت فرنسا إلى شرح سياستها في ترحيل العجز الرومانيين، مؤكدة أنها تحترم القانون الأوروبي «بدقة».

## برلسكوني يتوقع تفادي إجراء انتخابات باكرة



قال رئيس الوزراء الإيطالي، سيلفيو برلسكوني، إنه واثق بأن حكومته ستنجو من تصويت حاسم في البرلمان من المقرر أن يسجى في

الأسابيع المقبلة، وإن إيطاليا لن تضطر إلى إجراء انتخابات باكرة. وربط برلسكوني مستقبل حكومة بين الوسط التي يقودها ببرنامج من خمس نقاط تتضمن إجراءات تتراوح بين إصلاحات قضائية ومساعدة جنوب إيطاليا الفقير. وسيطرح البرنامج لاقتراع بالثقة في البرلمان. وتعهده بأنه إذا خسر، فإنه سيسعى إلى إجراء انتخابات جديدة بحلول نهاية العام. وبخلاف ذلك فإنه لن تجرى انتخابات حتى عام ٢٠١٣. ويعني انفصال جيانفرانكو فيني، حليف برلسكوني السابق الذي يتمتع بتأييد ٣٤ نائباً في «مجلس النواب»، وعشرة من أعضاء «مجلس الشيوخ»، أنه لم يعد في وسع برلسكوني الاعتماد على أغلبية مضمونة. ولكنه قال إنه لا يعتقد أن الانفصال سيكلفه خسارة تأييد البرلمان. وقال في رسالة إلى مؤيديه نشرت على «الموقع الإلكتروني لحزب شعب الحرية» الذي يتزعمه «لا يمكن الصفح عن تقليص هذا التأييد وخيانة تفويض الناخبين وثقتهم من أجل مصالح شخصية». ومضى يقول «إذا حدث هذا فسنعود إلى الناخبين الذين سيعرفون لمن سيعطون أصواتهم. ولكنني واثق بأن هذا لن يحدث». وأصبح مستقبل الحكومة عرضة لأي احتمال منذ انفصال فيني، رئيس مجلس النواب المشارك في تأسيس «حزب شعب الحرية»، في نهاية يوليو الماضي. وقدم نص البيان الذي ورد على موقع «حزب شعب الحرية» عرضاً للنواب اليمينيين الذين يؤيدون فيني قائلاً إن «من يرغب في البقاء في الحزب سيكون بإمكانه أن يعول على صداقتنا وتضامننا وإخلاصنا أيضاً عندما تعدّ القوائم الانتخابية». وفي علامة محتملة على مزيد من النهج التصالحي قال برلسكوني إنه سيتخلى عن إجراء لوضع قيود زمنية على المحاكمات الجنائية.

## باحث: خامنئي يسيطر جيداً على النظام الإيراني

## بلجيكا تفشل في تشكيل حكومتها في منتصف رئاستها «الاتحاد الأوروبي»

يقول هومان مجد، وهو مؤلف كتاب «ديمقراطية آية الله» الذي سيتم نشره في سبتمبر الجاري، في مقال نشرته مجلة «فورين بوليسي» تحت عنوان «أحمدي والأصدقاء»، إن وجود معارضة مسموعة، وإن كانت محدودة، ضد الرئيس أحمدي نجاد ينبغي ألا يشير استغراب من له دراية بالجمهورية الإسلامية؛ حيث إن إيران، ورغم قصورها «الديمقراطي» الواضح، ليست الديكتاتورية المطلقة والشمولية الأحادية التي نتصورها في كثير من الأحيان. ويوضح الكاتب أن المرشد الأعلى، علي خامنئي، يتسابق سياسياً لتحقيق هدفه الأساسي، وهو ضمان ولاء النظام لقيادته، وهو الشيء الذي لا يخشاه الآن. ويقول الكاتب إن خامنئي تعمد قبول نصح المحافظين المناوئين لأحمدي نجاد، حتى إنه شجع ذات مرة التحديات المباشرة ضد الرئيس في صحيفة «كيهان»، كبرى الصحف اليومية في إيران. ويقول الكاتب إن رغبة المرشد الأعلى في إيقاف الشجار الشعبي تعود إلى القدر المبالغ فيه من الاهتمام الذي تلقاه هذا الصدع. ولقناعة خامنئي بأن أعداء إيران ينتظرون علامات ضعف النظام لتبرير الهجمة العسكرية، فهو يحرص على تأكيد وحدة البلاد لتصوير قوة إيران داخلياً وعالمياً في أكثر الفترات الحرجة في تاريخ إيران. ويوضح الكاتب حقيقة أن ثمة إجماعاً حول القضايا الخارجية الكبرى من قبل جميع الأطياف السياسية في إيران، بدليل أن القيادة الإيرانية كانت متفقة على حلول وسطية فعلية قبل فرض الجولة الأخيرة من العقوبات. ويرى الكاتب أن تفسير لجوء إيران إلى المحادثات بأنه يعود إلى التوتر داخل القيادة والعقوبات هو اعتقاد خطأ، حيث أثبت التاريخ أن التهديد يؤدي إلى الاتحاد بدلاً من الانقسام بين قادة طهران. ويأتي نداء المرشد الأعلى بإيقاف الشجار خشية الوقوع في الفخ الذي أقامه الغرب لإيران، حيث ستجد إيران نفسها محكومة من قبل قوى أكبر أو عرضة لـ «الثورة المخملية الناعمة»، بالإضافة إلى أنه لا مجال للاقتتال الداخلي الآن.



تجد بلجيكا نفسها، وهي في منتصف رئاستها «الاتحاد الأوروبي»، أكثر انقساماً من أي وقت مضى بعد فشل

محاولة جديدة لتشكيل الحكومة في حلقة جديدة من مسلسل الأزمة السياسية العميقة القائمة منذ أكثر من ثلاث سنوات بين الناطقين بالهولندية والفرانكفونيين. «والآن ماذا نفعل؟»، سؤال ردده عدد من الصحف الصادرة على صفحاتها الأولى، مع استفاد الحلول المطروحة. ورأت صحيفة «لو سوار» الفرانكفونية أن الأزمة جعلت البلاد في حالة ضياع بسبب تعنت الحلف الفلمنكي الجديد (إن-فا) اليميني الذي فاز بأكثر الأصوات بين الفلمنكيين في انتخابات ١٣ يونيو. وبدا أن زعيم «الحزب الاشتراكي الفرانكفوني»، إلبو دي رويو، الذي كان مرشحاً لرئاسة الوزراء، قد يئس من المحاولة عندما أعرب بلهجة قلقة عن أمله «أن نستمر في العيش معاً بسلام». وبعد ثلاثة أشهر تقريباً من المفاوضات فشل دي رويو في التوصل إلى تشكيل حكومة ائتلافية لإدارة البلاد التي يصل سكانها إلى ١٠ ملايين نسمة، رغم التنازلات التي قدمتها الأحزاب الفرانكفونية. فالبلد تتنازع خلافات أيديولوجية تقليدية، بالإضافة إلى الخلاف بين الفلمنك والفرانكفونيين. وازدادت الانقسامات حدة بعد الانتخابات الباكراة التي نظمت في يونيو، حيث باتت الأغلبية في الفلاندر لليمين في حين سجل الاشتراكيون تقدماً في والونيا. وقال بارت دي فيفير إن «بلجيكا بلد صعب، حيث ينبغي الجمع بين قسم من البلاد ينتمي إلى اليسار وقسم ينتمي إلى اليمين». وفي حال فشلت محاولات تشكيل الحكومة سيضطر البلجيكيون إلى العودة إلى صناديق الاقتراع تماماً كما حدث في يونيو.





## أعضاء «مجموعة العشرين» يتوقعون استمرار انتعاش الاقتصاد العالمي

قال مسؤول كوري جنوبي إن مندوبي دول «مجموعة العشرين» اتفقوا أول من أمس على أن الانتعاش الاقتصادي العالمي سيستمر برغم أن سرعة النمو قد تتباطأ. وقال كيم جي تشون، نائب محافظ «البنك المركزي» في كوريا الجنوبية، الذي شارك في رئاسة اجتماع نواب وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في «مجموعة العشرين»، للصحفيين أيضاً إن المندوبين يعتقدون أنه توجد مبالغة في رد فعل السوق على بواعث القلق بشأن التباطؤ الاقتصادي. وأضاف كيم بعد الاجتماع في مدينة جوانجو الجنوبية الغربية «حدث اتفاق على أن الانتعاش (العالمي) سيتواصل برغم أن السرعة قد تبطئ من المستوى الذي كنا نظنه قبل شهرين أو ثلاثة أشهر مضت».



## صحيفة: الفائض التجاري للصين عام ٢٠١٠ قد يبلغ (١٥٠) مليار دولار

قالت صحيفة «سيكيوريتز جورنال الصينية» الرسمية، أول من أمس، إن الفائض التجاري للصين قد يتراجع إلى ١٥٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ مع احتمال ارتفاع الواردات في الشهور القليلة المقبلة، في حين سيتباطأ نمو الصادرات. ونقلت الصحيفة عن وانج تسيشيان، نائب مدير مكتب بحوث السياسات في وزارة التجارة، قوله إن الزيادة في الواردات ترجع أساساً إلى ارتفاع الطلب على المواد الخام مع اقتراب دورة خفض المخزون من نهايتها. وبلغ الفائض التجاري للصين ١٩٦ مليار دولار عام ٢٠٠٩.



## تريشييه يصف خروج اليونان من «منطقة اليورو» بأنه أسوأ خيار

قال محافظ «البنك المركزي الأوروبي»، جان كلود تريشييه، إن اليونان إذا تركت «منطقة اليورو» وعادت إلى التعامل بالدراخمة سيكون ذلك «أسوأ خيار ممكن». جاء ذلك بينما كان تريشييه يتحدث أول من أمس في أثناء مؤتمر اقتصادي على بحيرة كومو. وقال المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والمالية في الاتحاد الأوروبي، جاكين ألونيا، إن اليونان بدأت تطبيق تدابير اقتصادية جيدة بعد الأزمة. وأضاف ألونيا، رئيس مكافحة الاحتكار في الاتحاد الأوروبي، أن لديه «ثقة كاملة بردّ الفعل من جانب السلطات اليونانية، حيث وافقت في وقت سابق على حزمة إنقاذ». وذكر أن تقارير الاتحاد الأوروبي تظهر أن تطبيق الحزمة يجري «بطريقة مناسبة». وأوشكت أزمة اليونان أن تؤدي بها إلى حافة الإفلاس في وقت سابق من العام الجاري. وتتلقي أثينا حالياً قروض إنقاذ بقيمة ١١٠ مليارات يورو على مدار ثلاثة أعوام.



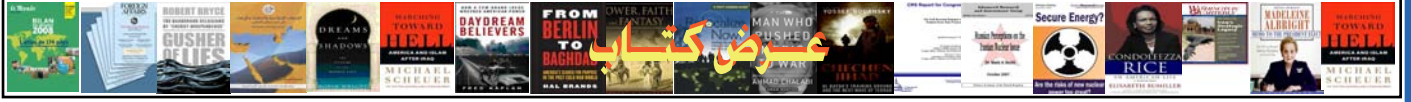
## ألمانيا تريد زيادة توقعاتها للنمو إلى (٣٪) عام ٢٠١٠

ذكرت صحيفة «نيو أوسنابروكر تسايتونج» أول من أمس أن الحكومة الألمانية ستزيد من توقعاتها بشأن النمو لهذا العام إلى ٣٪ مقابل توقعات سابقة من ٤,١٪، مستفيدة بذلك من نهوض اقتصادي أكثر قوة مما هو متوقع. كما تتوقع برلين أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى ثلاثة ملايين، بحسب الصحيفة نقلاً عن مصادر داخل «الاتحاد الديمقراطي المسيحي» بزعامة المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل. وفي إبريل الماضي تركت برلين توقعات النمو على ما هي عليه، أي ٤,١٪، لكن «البنك المركزي الألماني» رفع الشهر الماضي توقعاته إلى «نحو ٣٪».

## أوباما: سياساتي الاقتصادية أوقفت «النزيف»

دافع الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أول من أمس، في تمهيد لمجهود كبير بشأن الاقتصاد الأمريكي يعتمزم القيام به الأسبوع المقبل، عن سياساته التي قال إنها «أوقفت النزيف»، ووضعت الطبقة الوسطى على طريق التعافي. وسيقضي أوباما، الذي يكافح لخفض معدل البطالة البالغ ٩,٦٪، الأسبوع المقبل في الحديث عن مقترحات لتحسين الاقتصاد. ويأمل أن يحقق تحاوياً لدى الناخبين نافدي الصبر في حين يفكرون في إذا ما كان عليهم إطاحة حزبه «الديمقراطي» في انتخابات «الكونغرس» في الثاني من نوفمبر المقبل. وأشار أوباما في كلمته الأسبوعية عبر الإذاعة و«الإنترنت» إلى إجراءات بتمويل من الحافز الاقتصادي للديمقراطيين البالغ ٨١٤ مليار دولار باعتبارها مسؤولة عن وقف التراجع الاقتصادي الذي واجهه حين تولى منصبه في يناير ٢٠٠٩. ويشمل ذلك الإنفاق على الطرق والجسور والأموال التي منحت للحكومات المحلية لتجنّب تسريح مدرسين وعمال إطفاء وضباط شرطة. وقال أوباما «الخطوات التي اتخذناها حتى الآن أوقفت النزيف». واستدرك قائلاً «لكن تعزيز اقتصادنا يعني ما هو أكثر من ذلك». وقال إن خطوات أخرى استهدفت مساعدة الطبقة الوسطى. وأشار إلى جزء من خطته لإصلاح الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، الذي منع شركات التأمين من رفض تغطية أناس لديهم ظروف صحية موجودة قبل بدء التغطية. ويحاول أوباما إقناع الأمريكيين بأن سياسات الديمقراطيين تقدم أفضل مستقبل اقتصادي إليهم، في حين يسعى إلى التصدي لتحديد انتخابي من الجمهوريين.

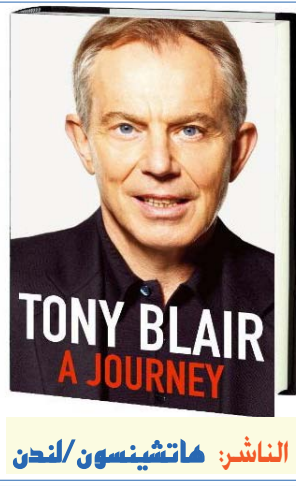




## توني بليز: الرحلة

ذعر أمني عقب ١١ سبتمبر ٢٠٠١

وكشف بليز أن طائرة فوق سماء لندن كان سيطلق النار عليها ويتم قتل ما يقرب من ألف راكب بسبب الذعر بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث إن مقاتلي سلاح الجو الملكي البريطاني كانوا على استعداد لتدمير أي طائرة تفشل في الاستجابة للرسائل اللاسلكية. ويقول «اتصل بي قائد سلاح الجو الملكي البريطاني للحصول على إذني لتنفيذ ذلك»، مضيفاً وكانت هناك طائرة مقاتلة محمولة جواً، وتحدثنا لدقائق



الناشر: هاتشينسون/لندن

عدة في محاولة يائسة للحصول على تخمين إذا ما كان هذا تهديداً أو مجرد حادث فصل اللاسلكي، وعند الموعد المحدد، قررت أنه يجب علينا أن نجري محاولة مرة أخرى، وبعد لحظات استعادت الطائرة الاتصال الذي كان قد انقطع بسبب خطأ فني، كنت بحاجة إلى الجلوس وأن أشكر الله.

تشيني كان يخطط لغزو دول أخرى بعد العراق

دافع بليز عن قراره بشأن المشاركة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، ويقول: «أنا لا أندم على قرار الذهاب إلى الحرب، ولكن يؤسفني جداً فقدان بعضهم حياتهم.. ولكن طبقاً لما نعرفه اليوم، ما زلت أعتقد أن خطر إبقاء صدام في السلطة على أمننا أكبر من خطر عزله، وأنه على الرغم من الآثار الرهيبة لذلك، فإن وجود صدام حسين وأبنائه في العراق يمكن القول إنه كان أسوأ بكثير». ومن بين ما يكشفه بليز أن الأمريكيين، خاصة -الصقور وبصفة محددة نائب الرئيس الأمريكي السابق، ديك تشيني- كانوا يحرصون على غزو دول أخرى في الشرق الأوسط بما في ذلك سوريا بعد العراق.

إيران أخطر على جوارها العربي

يكتب بليز في الشأن الإيراني: «بالرغم من التهديد الذي يشكله امتلاك إيران الأسلحة النووية للغرب، فإن الخطر الحقيقي يكمن في قدرات إيران على دعم التطرف الإسلامي»، ويضيف: «بصراحة فإن خطر إيران على الجوار العربي أكبر من ذلك الذي تشكله على أمريكا وبريطانيا»، مؤكداً أن امتلاك إيران القنبلة النووية سيدفع الآخرين في المنطقة إلى امتلاك القدرات نفسها، الأمر الذي من شأنه أن يغيّر توازن القوى إقليمياً وإسلامياً وبشكل جذري.

شغلت مذكرات توني بليز، رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، وسائل الإعلام البريطانية، وقد صدرت في الأول من سبتمبر الجاري، وتناول فيها «رحلته السياسية»، كما يوحي كتابه بعنوان «الرحلة». وتناولت المذكرات جوانب عدة من تلك الرحلة فيها المحلي والدولي، والعام والشخصي.

السياسة الداخلية

انتقد بليز خلفه في رئاسة الوزراء، جوردون براون، في مذكراته بقسوة، محطماً تاريخه، ومتهماً إياه بعدم الولاء لـ «حزب العمال»، والأهم

أنه حاول أن ينفي عن براون مدعاة فخره الأكبر بأنه حافظ على استقلالية «بنك إنجلترا» عندما كان الأخير وزيراً للخزانة. وقد وصف بليز خلفه بالـ «غريب» وغير المتزن سياسياً، وفهم من انتقاده أيضاً لماندلسون أن بليز يدعم ديفيد ميليباند لرئاسة الحزب حالياً، حيث كشف بليز كيف أنه حث ديفيد ميليباند على تحدي براون في عام ٢٠٠٧، ليؤكد أن ميليباند هو من تيار «البليزيين». وقد شكك بليز في مذكراته من التآمر اليومي ضده من قبل معسكر براون، الذي كان يهدد أعصابه يومياً، ومن ضمن ذلك محاولات تشويه صورة كل من إيد بولز وإيد ميليباند أيضاً، وكلاهما من قيادات «حزب العمال». ويقول رئيس الوزراء الأسبق إنه كان يعلم أن زعامة براون لـ «حزب العمال» ستكون بمنزلة كارثة، خاصة لأن خليفته لن يتمكن من تحقيق النصر في الانتخابات البرلمانية التي أسفرت عن هزيمة نكراء للعمال في شهر مايو الماضي. وفي هذا السياق يكشف بليز دور زوجته، شيري، التي حثته مراراً على عدم الاستقالة وإفساح الطريق لجوردون براون.

أولمبياد ٢٠١٢ وبرلسكوني الداعم الأكبر

كشف رئيس الوزراء الأسبق أن سيلفيو برلسكوني، رئيس الوزراء الإيطالي، كان عاملاً أساسياً في نجاح اختيار لندن لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية عام ٢٠١٢. حيث إن بليز زاره في منزله في سردينيا لطلب المساعدة، وقال رئيس الوزراء الإيطالي له: «أنت صديقي. لا أعد بأي شيء، ولكن سأرى إذا ما كان يمكنني المساعدة»، وأشار بليز إلى أن الدول الأخرى اختارت أن تنأى بنفسها عن إيطاليا بسبب تصرفات برلسكوني الغريبة والمثيرة للجدل.

